المتغيّر الهيدروبولتيكي في تفعيل الصراع العربي الإسرائيلي

The role of the hydrobolitic on activating the Arab-Israeli Conflict

د. حكيم غريب[1]

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

gheriebhakim@hotmail.fr

تاريخ الوصول 2020/04/22 القبول 2020/12/23 النشر علي الخط 2021/03/15

Received 22/04/2020 Accepted 23/12/2020 Published online 15/03/2021

ملخّص:

تحتل المياه أهمية كبيرة في حياة الشعوب والكائنات الحيّة الأخرى، إذ أنّ وجودها يرتبط بوجود الحياة، وينعدم بانعدامها. ولا يخفى على أحد أنّ الماء هو الحياة، وبالتالي يعتبر الحق في الحصول على المياه أهم وأكثر حيوية حتى من بعض أهم حقوق الإنسان المعترف بها من قبل المجتمع الدولي. غير أنّ المياه العذبة أصبحت موردا في ندرة متزايدة له ثمنه اقتصاديا وأهميته سياسيا، وقيمته استراتيجيا وانحطاطه وإساءة استخدامه.

أدت أزمة المياه في تنامي الصراع العربي الإسرائلي واعتباره صراع وجود، وليس صراع حدود، خاصة مع ازدياد الطلب العالمي على الماء.

الكلمات المفتاحية: هيدروبولتيك، الأمن المائي، الثروة الزرقاء، الصراع، الشرق الاوسط.

Abstract:

Water is of great importance in the populations existence and even in all living creatures existance, too. the existence of the latter depends the existence of water. Therefore it is agreed that water is life.That's why to get water is a vital right and the most important from all the human rights declared by the international community.

Although, clear water became a resource which has an economical political and strategical value dispite its mis-usage ecologically.

The water crisis has intensified the Arab-Israeli conflict and considered it a conflict of existence, not a border conflict, as the international demand for water has increased.

Keywords: hydrobolitic**,** Water security, blue fortune, conflict, Middle East.

[1] المؤلف المرسل: حكيم غريب البريد الإلكتروني: gheriebhakim@hotmail.fr

1. مقدمة:

تتصاعد حدة الصراع الهيدروبولتيكي (الصراع على المياه) في هذا العصر بسبب الاستخدام المتزايد لها وسوء استغلالها من ناحية ولتحكم البلدان المسيطرة على مصادر المياه كالأنهار والروافد ومنع تدفقها إلى دول المصب بالقدر الذي تحتاجه أو الذي اعتادت الحصول عليه. يعتبر الوضع المائي في العالم حرج بسبب حدّة الخلافات حول تقسيم المياه مما أثار جدلا دوليا حيال هذه المسألة، باعتبار أنّ موضوع المياه ذو طبيعة جغرافية وسياسية واقتصادية وقانونية، مما جعل هذه المسألة تحتل حيّزا كبيرا في العلاقات الدولية بحيث يتمّ تحضير اجتماعات وندوات دولية تختص بقضية المياه على المستوى العالمي .

لقد حذر البنك الدولي من حدوث أزمة مياه عذبة في العالم، وهذه القضية تبقى إحدى الهواجس الكبرى المعلّقة والتّي قد تتطور لتكون في مقدّمة المعارك، ليس بسبب احتمال بلوغها مرحلة الصدام العسكري المسلح فحسب، بل لأهميتها الاقتصادية وأبعادها الجيو السياسية.

وفي هذا الإطار العام نجد أنّ الشرق الأوسط هو كذلك يعاني من أزمة مائية جادة، بحيث تتقاسم بشكل جدّي هموم قضية المياه. مع العلم أنّ مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ليست وليدة اليوم بل تجد مقدّماتها في أوقات سابقة ترتبط بدرجة أولى بالأوضاع المناخية التي تتميز بقلة تساقط الأمطار، بالإضافة الى طبيعة الخريطة المائية التي تفتقر إلى مصادر مائية داخلية كافية، وما تتمتع به هي من منابع تأتي من خارج حدودها الجغرافية والسياسية، مما جعلها في حالة تبعية مائية للآخرين، ومن جهة أخرى يتجه الجزء الآخر من هذه المنطقة الى استنزاف موارده المائية الجوفية نظرا لقلة المصادر المائية وارتهانه بطبيعة الظروف المناخية وسوء الإدارة والتوزيع. وسوف نقوم في الدراسة بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط نظرا لتعدد الأبعاد والأطراف .

انطلاقا من الدراسات العلمية المتخصصة التي تشير إلى أنّ الحروب المستقبلية ستكون حروب على المياه، أمام الضغوط البيئية وانحسار المدد المائي؛ وهذا الضغط الناتج من قلّة الماء يزيد من حدّة التنافس عليه، وهذه التحدّيات المتعلقة بالمياه في القرن الحادي والعشرون يمكن أن تكون سببا في إشعال فتيل الحروب والنّزاعات المسلحة، وأمام كون المياه عنصرا سياسيا في تحديد المسار الأمني للدول بأبعاده المختلفة، وعليه فإنّه واستنادا إلى هذه الدراسات التي تشير إلى أنّ أخطر صراع يمكن أن يشهده العالم في القرن الحالي هو الصراع على المياه، وأنّ الشرق الأوسط هي الأكثر تعرضا للخطر والمرشحة للدخول في صراع حول المياه، لذلك نجد أنّ عامل المياه أصبح حاضرا في الأبعاد الاستراتيجية و الجيو- سياسية وأهداف القوى السياسية؛ لذلك فإنّ واقع الامن المائي يتطلب دراسة علمية وأكاديمية خاصة مع ظهور بوادر هذا الصراع في أجزاء كثيرة من هذه المناطق من الوطن العربي (النيل، حوضي دجلة والفرات، وحوض الأردن) لذلك تتمحور إشكالية الدراسة فيما يلي:

كيف تؤدي أزمة المياه والمنافسة عليها في فلسطين إلى تفعيل الصراع العربي الإسرائيلي؟

وبالتالي، تنطلق الدراسة من فكرة أساسية مفادها أن قضية المياه في الدول الشرق الأوسطية، ليست قضية كمية أو ندرة فقط، وإنّما هي بالدرجة الأولى مشكل توزيع ومشكل تعاون خاصة في ظل وجود الكيان الصهيوني في المنطقة الذي يعمل على استغلال المياه دون مراعاة حقوق الآخرين.

تهدف هذه الدراسة إلى فهم أسباب الصراع العربي الإسرائيلي في دول الشرق الأوسط بشأن المياه، وكذلك الوقوف على طرق إدارة هذا الصراع ، كما تهدف إلى محاولة فهم وتحليل طبيعة مشكلة المياه وتداخل الأسباب والأطراف في المسألة المائية في ظل التغيرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

و الهدف من الدراسة هو محاولة الوقوف على أهمية الموارد المائية في إثارة النزاعات في المنطقة، وكذلك الوقوف عند الخطابات القائلة بحرب المياه في الدول العربية حرب حقيقية او مجرد مناورة سياسية وذلك أمام محاولة اختبار مصداقيتها، أم أنّها موجهة للاستهلاك لأسباب تسعى إليها أطراف خارجية التي تعمل على ترويج ما يخدم مصالحها، خاصة أنّ اللّجوء إلى خيار الحرب من أجل المياه هو آخر الخيارات التي تسعى إليه الدول نظرا لنتائجه السلبية الوخيمة التي لن تخدم أحدا.

المنهج المعتمد في الدراسة :

تم الاعتماد على مجموعة من المناهج التالية:

المنهج التاريخي: يعتمد هذا المنهج على استخدام المعلومات والأحداث التاريخية، وطبيعة تناول المؤرخين لها، باعتبارها نقطة التحليل المنهجي لمحاور الدراسة المستندة على هذه المعلومات، وعملية تطور الاحداث و تصاعد وتيرتها، إذ يركز هذا المنهج على تحليل الجوانب التاريخية لموضوع الدراسة بهدف الوقوف على دور العامل التاريخي في رفض التغيرات الحالية والمستقبلية.

المنهج الوصفي التحليلي: وهو منهج يقوم على أساس جمع الحقائق وتحليلها للوصول إلى حقائق علمية، حول موضوع الدراسة، وسيتم استخدام هذا المنهج لتوضيح كيف ساهمت أزمة نقص المياه وازدياد طلب الاستهلاك عليه، في تأزيم الصراع العربي الإسرائيلي .

الطريقة والأدوات المستخدمة في البحث :

لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم توظيف مجموعة من المقاربات النظرية لتفسير إشكالية الصراع على المياه في الوطن العربي وذلك من جوانب عديدة وتتمثل في:

اقتراب الواقعية: انطلاقا من أنّ هذا الاقتراب يرى في الدولة فاعل عقلاني، أناني يسعى إلى تعظيم المكاسب والأرباح، وهذه الرغبة تتصادم مع رغبة الدول الآخر، مما يخلق حالة صراع.

الاقتراب الجيوبولتيكي: من خلال محاولة تفسير العلاقة بتأثير المعطيات الجغرافية المشتركة في السلوك السياسي للدول وخياراتها نحو السلم أو الحرب، كما أنّ التحليل الجيوبولتيكي يدرس عامل الموارد الطبيعية وأهميتها في توسع الدول ونموها، بالإضافة إلى دورها في تفعيل الحرب أو السلم.

المقاربة القانونية: التي تساهم في تفسير مختلف الاتفاقيات القانونية التي تسعى إلى حلّ إشكالية المياه.

مقاربة الأمن التعاوني: الأمن التعاوني هو نشاط تمارسه الدول بالتعاون فيما بينها في خفض احتمالات الحرب، أو التقليل من الأضرار التي تسببها الحرب فيما لو وقعت، وهذا المقترب يعني التحليل من خلال دراسة سلوك الدول ونشاطاتها التي تمارسها بالتعاون فيما بينها لخفض احتمالات الحرب.

مقترب الصراع على الموارد: باعتبار أنّ الصراع على الموارد حربا يتم خوضها للسيطرة أو الاحتفاظ بالسيطرة على الموارد النادرة، وباعتبار أنّ المياه مورد حيوي وأمام زيادة عدد سكان العالم الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على هذا المورد مما قد يودي إلى نشوب حروب ونزاعات.

نظرية المباريات: من خلال تقييم موضوع المياه وتصنيفه إما في اللّعبة الصفرية أم غير الصفرية مما يوضح سلوك الدول بالاتجاه إما إلى الحرب أو التعاون، وكذلك تساعد الدراسة من خلال تقييم أرباح الدول من خلال هذه السلوكيات(التعاون أو الصراع).

2. إشكالية المياه في الصراع العربي الاسرائيلي

لقد ازدادت أهمية المياه وخصوصا منذ بداية منتصف القرن العشرين، فالصراع الذي حدث على المياه في الماضي كان بين قبيلة وأخرى، جماعة و أخرى، لكن طبيعة هذا الصراع قد ارتقت من المستوى الشخصي القبلي إلى المستوى الدولي، بحيث باتت مصادر المياه نقطة تجاذب بين مختلف الدول وخلقت وضعا أطلقت عليه تسمية "حرب المياه"، لذلك أصبحت المياه سلعة إستراتيجية رئيسية تؤثر على اقتصاد الشعوب العربية بل على وجودها، ولذلك احتلت المياه طبقا لأهميتها الأولوية في سلم مصالح معظم الدول، الذي تزامن ذلك مع تطور مناحي الحياة.

1.2. ماهية الصراع العربي الإسرائيلي

تعريف الصراع العربي الإسرائيلي: هو النزاع والتوترات السياسية التي نشأت بين دولة إسرائيل منذ بداية تشكلها عام 1948 م والدول العربية المجاورة أو البعيدة عن إسرائيل. الخلاف يتركز أساسا حول أحقية اليهود في الاستيلاء على أرض فلسطين وإقامة دولتهم القومية على أرضها طاردين سكان فلسطين الموجودين فيها. أي أن طبيعة هذا النزاع تتركز أساسا حول ما يسمى النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

تنفرد إسرائيل في إطار هذا الصراع بتبني مفاهيم شاذة ومتفردة عن الأمن القومي ومتطلبات الحفاظ على الوجود وسلامة الكيان الترابي لإسرائيل، إذ يلاحظ أن جميع تصرفات إسرائيل الداخلية والخارجية اقتصاديا وسياسيا تخضع لمقتضيات الأمن حيث تنبع خيارات إسرائيل السياسية وغير السياسية دائما من متطلبات الأمن الإسرائيلي الذي صار يشغل القيمة العليا بين شتى القيم الإسرائيلية الكبرى ويزداد شذوذ هذا التصور خصوصا مع عالم ما بعد الحرب الباردة والقرن الحادي والعشرين الذي احتلت فيه الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية أو الجيوبولتكس، وزادت عمليات وتفاعلات التكامل العالمي والإقليمي على أسس من الاعتماد المتبادل والاندماج الاقتصادي والتقني، في حين أصبح يعرف باسم الوظيفية الجديدة[1].تسعى دولة إسرائيل **الشرق الأوسط الجديد** : عام 1983 م وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع على مشروع صاغه المستشرق البريطاني الأصل ، اليهودي الديانة ، الصهيوني الإنتماء ، الأمريكي الجنسية برنارد لويس . هذا المشروع الذي أطلق عليه إسم (حدود الدم) ويهدف إلى تقسيم و تفتيت دول الشرق الأوسط على أساس ديني ومذهبي وطائفي وفي عام 2005 أدلت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس بحديث صحفي مع جريدة الواشنطن بوست الأمريكية ، في هذا اللقاء أذاعت كونداليزا

[1] _ أحمد ثابت، جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته، موقع: https://www.aljazeera.net ، يوم: 15_03_2020، الساعة 18:30

رايس رسميا نية الإدارة الأمريكية نشر الديمقراطية في العالم العربي و التدخل لحقوق المرأة وغيرها لتشكيل ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد [1].

1.1.2. أطراف الصراع العربي الإسرائيلي.

ـ الطرف الصهيوني الإسرائيلي: إسرائيل ليست دولة محتلة فقط، أودولة إستعمارية بالمعنى التقليدي فحسب، وإنما هي دولة احتلال واستعمار فريدة من نوعها، لأنها تتميز بالاستيطان والاحتلال واقتلاع الشعب الفلسطيني صاحب الحق من جذوره. وإسرائيل هي أداة للصهيونية التي هي حركة عالمية تعتمد على البعد الخارجي، وتدعم وجود إسرائيل و استمرارها، وتسعى لاستقطاب الدعم العالمي لها من أجل تنفيذ رغبتها في الهيمنة على السياسة العالمية، وليس على فلسطين أو جزء من الوطن العربي فقط[2].

ـ الطرف العربي الفلسطيني: ويتسم بضعف الإدراك الحقيقي لخطر الطرف الأخر في الصراع (الصهيونية ـ إسرائيل) بالإضافة لعدم وجود اتفاق واضح ومشترك بين الأطراف العربية فيما بينها، وبينها وبين الطرف الفلسطيني من جهة أخرى، إزاء كيفية التعامل مع الطرف الأخر

2.1.2. المكانة المحورية للمياه في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي:

كانت المياه تشكّل حيزا كبيرا في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي وهذا ما ترجمه شعارها التقليدي" أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل" وهذا يفسر أنّ حدود إسرائيل هي حدود أمنها المائي، ولقد خصص شمعون بيرز جزءا كبيرا من كتابه الصادر عام 1993م بعنوان "الشرق الأوسط الجديد" لموضوع المياه، حيث قال" أنّ المياه كانت ولا تزال عاملا رئيسيا في السياسة المعاصرة، كما أنّ العلاقات بين دول المنطقة كانت وستظل تتشكّل عموما بفعل السياسة المائية" من كل ما سبق يتضح أنّ المياه تحتل مرتبة متقدّمة في أولويات العقيدة الإستراتيجية الاسرائيلية وتمثل قيمة عليا في سلم القيم الإسرائيلية .

إنّ أهمية المياه بالنسبة لإسرائيل ظهر فيما يسمى بإستراتيجية عسكرية المياه" Water militarisation stratégie" بحيث أنّ إسرائيل سيطرت على معظم مصادر المياه بالقوة مثلما حدث في عدوانها على لبنان في 2006 حيث استهدفت جنوب لبنان لاستنزاف المياه بسبب أزمة المياه التي كان يعاني منها القطاع الصناعي في تل أبيب. لا يكفي الموضع لذكر كل المشاريع التي قامت بها إسرائيل في المنطقة وخصوصا ما يتعلق منها بحوض النيل لأنّ الدراسة لا تختص بموضوع النيل على حدا، إنّما منطقة الشرق الأوسط ككل مع التطرّق لأهم جزئيات الصراع على المياه وتعتبر منطقة حوض النيل من أهم هذه الحالات. لذلك لا بد من الإشارة إلى الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل والتي تعتبر ذات أبعاد تاريخية، ظهرت بوضوح في القرن العشرين مع مطالب "ثيودر هرتزل" التي قدّمها لبريطانيا والمتمثلة في توطين اليهود في سيناء واستغلال ما فيها من مياه جوفية وبعض مياه النيل، ولقد رفضت بريطانيا ذلك نظرا لطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية التي تتعلق بالظروف الدولية[3]. لم يخطئ المحلّلون

---

2 ـ مجدي كامل ، الفوضى البناءة الدمار الخلاق والشرق الأوسط الجديد الذي تريده أمريكا،ط1 ، دمشق :دار الكتاب العربي،2013 ،ص145

[2] ـ أحمد البرصان وآخرون، مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي، الأردن: المكتبة الوطنية، 2008، ص 19

[3] ـ رفعت سيد أحمد، **الصراع المائي: الأبعاد الكاملة للصراع حول المياه بين العرب وإسرائيل الواقع والمستقبل**، ط1، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1993، ص15.

الإستراتيجيون عندما أكدّوا أنّ تهديد الأمن المائي لكل من مصر والسودان هو تهديد جاد باعتبار أنّ البنية الإقليمية والدولية تسعى لتكريس هذا التهديد.

ومن هنا يمكن القول أن المياه قد وضعت في الاعتبار عند صياغة أهداف وغايات الدولة اليهودية المنشودة وذلك لأن المياه دعامة قوية وأساسية ترتكز عليها أهداف الصهيونية العالمية في ضرورة التوسع الزراعي والاستيطاني لجلب المزيد من المهاجرين، فهنا كانت المسألة المائية قضية أساسية واكبت الحركة الصهيونية منذ نشأتها، حيث أن مفهوم الحدود الآمنة يدخل فيها منابع المياه في المنطقة وأساساً نهر الأردن ونهر اليرموك ومياه جبل الشيخ ونهر الليطاني.[1]

كما يلاحظ أن هناك ندرة للمياه في إسرائيل حيث تعاني إسرائيل نقصاً حاداً في مصادرها المائية، وقد زادت حدة هذا الوضع بعد موجات الهجرة اليهودية الكثيفة من دول أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي السابق، حيث أن وفقاً للعديد من المصادر المحلية الإسرائيلية، فإن مصادر المياه الإسرائيلية لا تزيد عن 1850 مليون متر مكعب وهي موزعة علي النحو التالي :[2]

- 500 مليون متر مكعب من نهر الأردن وبحيرة طبرية .
- 145 مليون متر مكعب من الحصباني والوزاني بعد عملية الليطاني 1978، وإحتياج عام 1982.
- 80 مليون متر مكعب من بانياس واليرموك من سوريا بعد عام 1967 .
- 450 مليون متر مكعب مياه الضفة الغربية .
- 450 مليون متر مكعب مياه المنطقة الساحلية .
- 100 مليون متر مكعب مياه النقب وقطاع غزة .
- 125 مليون متر مكعب مياه صرف ومياه معالجة .

2.2. المياه في فلسطين

تعد مصادر المياه في فلسطين محدودة وسيطر عليها من قبل الاحتلال الاسرائيلي، والذي أدى إلى حرمان الفلسطينيين من نصيبهم الشرعي من المياه، ويعد موضوع المياه من المواضيع التي تهم الضفة الغربية التي تعاني من نقص متزايد في كميات المياه المتاحة نتيجة محدودية المصادر المائية، ونتيجة الظروف السياسية في المنطقة ووقوع الضفة الغربية تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي وما تلا ذلك من انتهاكات اسرائيلية تمثلت في استبدال القوانين التي كانت سارية قبل الاحتلال بأوامر عسكرية جائرة جردت المواطن الفلسطيني من كافة صلاحياته، كما أدت السياسات الاسرائيلية إلى استنزاف مصادر المياه ومصادرة الأراضي حيث أصبحت اسرائيل تسيطر على 60% من مساحة الضفة الغربية، كما تسيطر على 90 % من مصادر المياه فيها، لذا فقد تقلصت مساحة الأراضي المتاحة للفلسطينيين.[3]

---

[1]- نبيل الريس ،**مشكلة المياه في إسرائيل وإنعكاستها**، القاهرة :أكاديمية ناصر العسكرية 1986، ص 4.

[2]- مريم عبد السلام موسى، " المتغير الهيدروبلتيكي في الصراع العربي الاسرائيلي" موقع http://www.acrseg.org/41462، يوم (20-4-2020).

[3]- حجازي محمد أحمد الدعاجنة، " الامكانيات المائية الحالية في الضفة الغربية (فلسطين) وسبل تنميتها "، الحوار المتوسطي، مج 12، ديسمبر 2017، ص. 274.

1.2.2. الرصيد المائي في فلسطين .

سنحاول التطرق من خلال هذا الفرع إلى مصادر المياه الفلسطينية، وما هي كمياتها، وتفاوتها من مكان إلى آخر، ومن فصل لأخر، ومن سنة لأخرى[1]. وتضم مصادر المياه في فلسطين ما يلي:

- **الأمطار** : وتعتبر المصدر الرئيسي للمياه في فلسطين ، فهي المغذي للخزان الجوفي والمغذية للمجاري المائية والأودية والسيول بالإضافة إلى الاستفادة منها في ري مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، الأمطار في فلسطين متذبذبة من سنة لأخرى ومن منطقة لأخرى طبقاً إلى أن كميات الأمطار مرتبطة بالظروف الطبوغرافية من حيث الإرتفاع و الانخفاض، عن سطح البحر وظروف موقع المنطقة. وتمتد فترة سقوط المطر في فلسطين بين شهري سبتمبر ومايو ، وتبلغ ذروة سقوطها بين شهري ديسمبر ومارس من كل عام ، فيما تكثر الأمطار على شريط المرتفعات في المنحدرات الغربية وتقل في منطقة غور الأردن ، كما أن كمية المطر الساقطة على المرتفعات الجبلية أكثر منها على الشريط الساحلي في قطاع غزة، ورغم أن كمية الأمطار تقدر بستة مليارات م3 سنويا ، إلى أن ما يستفيد منه الفلسطيني لا يتعدى 2 مليار م3 ، والباقي يذهب عن طريق التبخر، أو إلى البحر المتوسط أو البحر الميت
- **العيون والينابيع** : يزيد عدد الينابيع والعيون المائية في فلسطين عن 1500 نبع وعين معظمها ضعيف التصريف ، ويرتبط ظهورها بالعوامل الجيولوجية والطبوغرافية، ويبين التوزيع الجغرافي لعيون الماء والينابيع أن أكثر من 90 % منها تنتشر في شمالي فلسطين ووسطها، وأن أغلبها وأغزرها في الشمال وأقلها عددا وأضعفها غزارة في الوسط ، وأندرها وأعالها ملوحة في الجنوب . ومن أهم هذه الينابيع : منبع الدان في أقصى شمالي فلسطين ، ومنبع رأس العين شمال شرقي يافا ، نبع الكابري شمال شرقي عكا ، ينابيع الحمة بالقرب من هضبة الجولان .
- **الأنهار** : تنتمي الأنهار وكل ما يجري على سطح الأرض من مياه طبيعية في فلسطين إلى مجموعة من المجاري المائية الخاضعة لنظام الجريان المطري السائد في حوض البحر المتوسط ، ويتميز هذا النظام النهري بجريان المياه في الأودية ، وارتفاع غزارتها ومناسيبها في فصل هطول الأمطار، وبشكل أدق أثناء هطول الأمطار مباشرة ، أو بعد ذلك بفترة قصيرة جدا ، وبصورة خاصة في حالة ارتباط الجريان النهري بنبع مائي أو أكثر . وتشترك جميع أنهار فلسطين بخصائص متشابهة أهمها - : تبدل غزارة مياهها وتصريفها السنوي من المياه . سرعة جريان المياه في الأجزاء الجبلية، وفي أجزاء من المجاري العابرة للسهول الساحلية . قلة المياه الجارية فيها بصورة عامة ، إذ أن جميع ما يدخل تحت مفهوم الأنهار في فلسطين ، هو عبارة عن جداول مائية إذا ما قورنت بالأنهار الكبرى والمتوسطة في العالم.
- **السيول** : وهي من أكثر الظواهر المائية السطحية انتشارا وعمومية في أنحاء البلاد ، والسيل عبارة عن مياه تتجمع في واد مائي خلال فترة أو فترات معينة ، ولمدة يختلف طولها وقصرها تبعا كمية المياهً المسببة للسيول وهي الأمطار بالدرجة الأولى ، وعندما تهطل الأمطار الغزيرة على الجبال والهضاب الفلسطينية ، تتشكل السيول في المجاري العليا للأودية ، وتنحدر نحو السهول . ومن الأودية التي يتجمع فيها المياه : وادي شوباش في منطقة جنين، وادي عمود في الجليل ، وادي غزة، ووادي الحسى، ووادي جرافي في النقب.

[1] _ البرغوثي، بشير ، المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة ، عمان: دار الجليل ، عمان ، ط1، 1986 ، ص 3

– **المياه الجوفية** : والمقصود بها مياه الأمطار المتسربة إلى باطن الأرض عبر التكوينات الجيولوجية القابلة للنفاذ ويقوم الإنسان باستغلالها ، إما عن طريق الآبار الارتوازية أو عن طريق الينابيع التي تنبثق من باطن الأرض، وتقدر كمية مياه الأمطار المتسربة بـ48–49 % من كمية الأمطار الساقطة على فلسطين ، كما قدرت المياه العذبة الصالحة للاستعمال والقابلة للتجديد بـ950–1000 مليون م3، وهذا يعادل ما بين 55–57 % من إجمالي كمية المياه العذبة المتوفرة في فلسطين . وقد أدى التوسع السريع في الزراعة المروية ، والتوسع في الاستيطان الصهيوني، وارتفاع مستوى استهلاك المياه العذبة ، إلى تسارع استغلال الموارد المائية كافة والجوفية منها بصورة خاصة ، كما أن حجب المعلومات المتعلقة بهذه المياه واعتبارها سرية يؤكدان حقيقة دور المياه في استراتيجية الكيان الصهيوني ومخططاته التوسعية التي تهدف إلى السيطرة على مصادر المياه العذبة المحيطة بفلسطين[1].

2.2.2. استهلاك المياه في الضفة الغربية

تشير الكثير من الدراسات والإحصاءات بأن كمية المياه التي تستخدم من قبل الفلسطينيين في الضفة سنويا ، وتشمل هذه الكمية المياه المستخرجة من الأبارً الغربية تصل إلى حوالي128 مليون م3، ويتوزّع استهلاك المياه في الضفة الغربية بين الاستهلاك المنزلي والصناعي والزراعي . وتستخدم في الري حوالي 8.1 مليون دونم، بمختلف أنواع الزراعة- الإستهلاك المنزلي والصناعي: تقدر كمية المياه المستغلة لأغراض الشرب والصناعة ما بين 47–50 مليون م3، 96بئراً مخصصة لأغراض الشرب تابعة للبلديات، ويصل المعدل الإجمالي لاستهلاك الفرد إلى 3.58م3 سنوياً ، ويتفاوت معدل استهلاك المياه في قطاع غزة من منطقة لأخرى ، ففي حين يرتفع 3 مرات في المناطق الشمالية ، نجده يقل في مخيمات اللاجئين. الاستهلاك الزراعي: يتراوح معدل الاستهلاك الزراعي من المياه في قطاع غزة ما بين 82–90 مليون م3 ، وتضخ الكمية من آبار غير مرخصة، يقدر عددها ما بين 3400–3600 بئرا .

الخريطة رقم 1: طبوغرافية الضفة الغربية

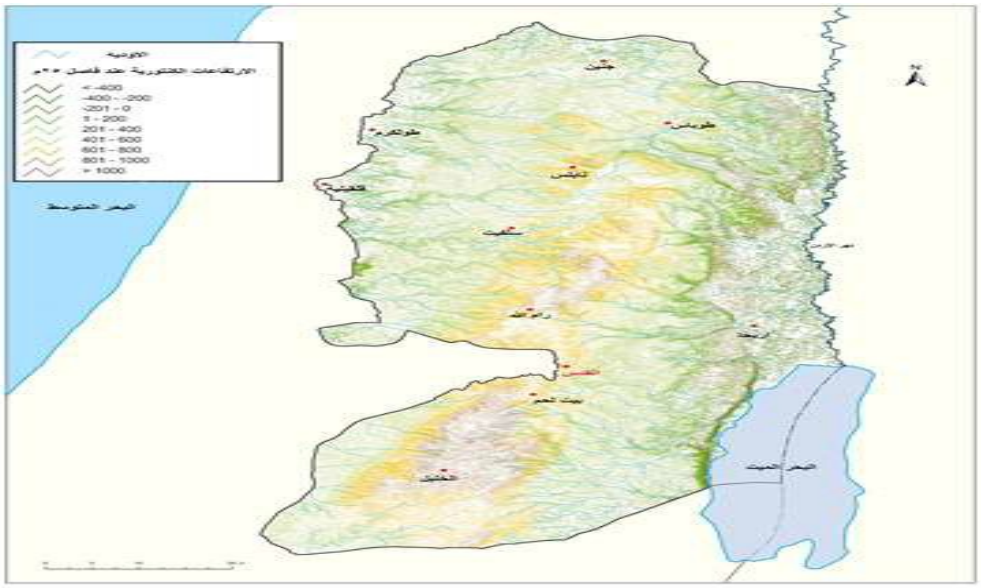

المصدر: حجازي محمد احمد الدعاجنة، مرجع سابق، ص. 275.

[1] _ بنفينيستي، ميرون ، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الضفة الغربية ، فلسطين: منشورات القدس، 1989، ص3

3. دور الأمن المائي في تفعيل الصراع العربي الاسرائيلي

أصبح مفهوم الأمن و مضمونه التقليدي غير مناسب في التعبير عن التهديدات الحقيقية التي تواجه فواعل النظام الدولي ، في نظر مجموعة من المنظرين في العلاقات الدولية من أمثال أنصار النظرية الليبرالية الجديدة و النقدية الجديدة و المخضرمين من الواقعيين الجدد [1]، الفكرة العامة لهذا الإتجاه الجديد في نظرية العلاقات الدولية هي أن مفهوم الأمن لابد أن يوسع ليشمل القضايا غير العسكرية ، مثل : الفقر و المجاعة والتصحر و تغير المناخ وندرة المياه ،أو بتعبير باري بوزان إعادة لابد من إعادة مفهمة الأمن reconcep-tualization of security، يقتضي هذا النهج من التنظير وجود أبعاد مختلفة من الأمن من بينها (**الأمن المائي**). بزغ مفهوم الامن الذي محوره البشر، وليس الدولة في أعقاب نشر دراسات عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق، صاحب مفهوم الأمن الإنساني. والمقصود بدراسات ''الامن الإنساني **Human Security**'' هي تلك الدراسات التي تدرس ظواهر تنموية وبيئية واجتماعية لمعرفة عواقبها وتداعياتها الأمنية والسياسية. هناك العديد من الدراسات التي تنبأت بمدى فداحة تأثير الظواهر التنموية على مستقبل الكون كله –وليس الدول أو النظام الدولي فحسب. ظواهر مثل الجريمة، الانفجار السكاني، الصراعات القبلية، الأوبئة، المخلفات والتدهور البيئي و ندرة المياه ... وغيرها إذا لم يتم الاهتمام بدراستها ومحاولة إيجاد طرق لمعالجتها و احتوائها وتقليل عواقبها على البشر [2]، وهو ما بات يعرف بالأمن الإنساني، الذي يقصد به توفير الحماية من جانبين (1) حماية البشر من مخاطر جسيمة مثل الجوع والامراض والكبت، (2) الوقاية والحماية من التغيرات المفاجئة والمضرة على أساليب حياة البشر اليومية والاعتيادية، سواء في منازلهم، أماكن عملهم، مجتمعاتهم، أي إنه يعني ''أي نوع من أنواع عدم الراحة الغير متوقعة وغير الاعتيادية التي يمكن أن تهدد أمن الانسان'' [3].

1.3. الأمن المائي مقاربة سوسيولوجية

يرى روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي السابق أن الأمن يعني التنمية، وبدون تنمية لا يوجد أمن، وثمة توجه عام لمعالجة الأمن على أساس شمولي على ضوء التهديدات الخارجية والداخلية، وهذا يشمل مظاهر الأمن في العصر الحاضر بما فيها أمن الطاقة، القوى البشرية، الأمن الصناعي، الأمن المائي والأمن الغذائي، باعتبارها مكونات مختلفة للأمن تربط بينها علاقات تكاملية وتأثير متبادل. يرتبط الأمن المائي ارتباط وثيق بالأمن الغذائي، فلا يمكن فصلهما عن هدف الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي بتوفير ما يحتاجه المواطنين لأن نقص الموارد المائية يؤدي حتما الى نقص الغذاء. ومما لا شك فيه أنّ المياه أصبحت جزءا لا يتجزّأ من الأمن القومي لأيّ دولة من الدول لأنّها تعتبر الركيزة الأساسية للنمو السوسيو اقتصادي، لذلك أصبحت هاجسا دائما لكل الدول، فالمياه أصبحت قضية أمنيّة ذات أبعاد متعدّدة تتمثل في البعد الاقتصادي والجغرافي والسياسي والقانوني. ونجد أنّ الأنشطة الاقتصادية للمياه تساهم وبشكل فعّال في الصناعات وتوفير الغذاء كما تساعد أيضا

[1] _ عامر مصباح ، **نظريات التحليل الإستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية** ، الجزائر : دار الكتاب الحديث ، 2010 ، ص 12

[2]. Robert Kaplan: "The Coming Anarchy: How Scarcity, Crime, Overpopulation, Tribalism, and Disease are rapidly destroying the Social Fabric of our Planet". *Atlantic Monthly*, Vol. 273, No. 2 (February 1994), pp. 271-296.

[3]. "Human Security …", Paris ،p. 89.

في عمليات الملاحة بين الدول وسرعة الانتقال بأقل تكلفة فضلا عن ذلك استخدام هذه المجاري والأنهار المائية في عمليات السياحة وبالتالي تتمكن الدولة من الحصول على العملة الصعبة ومن ثمّ الاستثمار وبالتالي امتصاص فائض العمالة وتحريك الجمود الاقتصادي[1]. من هنا تبرز أهمية المياه في العمليات التنموية لدرجة أنّه أصبح الآن مستحيلا تحقيق التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية بدون توفر المياه. لهذا السبب تسعى الدول للتحكم بالمياه؛ وتقول "ساندرا بوستل" باحثة في معهد "وورلد ووتش" الأمريكي في هذا الصدد إنّ النقص المتزايد في موارد المياه في العالم– بصفة عامة مقابل التزايد المطرد في تعداد السكان– يشكل تهديدا خطيرا للإنتاج الغذائي، والاستقرار الاجتماعي، والسلام العالمي بين الدول والشعوب[2]، وبالتالي فإنّ الأمن المائي والأمن الغذائي يشكلان ركنين أساسيين من أركان الأمن القومي لأيّ دولة، بحيث ظهر ما يسمى حاليا "بالأمن المائي الغذائي" نظرا للعلاقة الوطيدة بين الأمن المائي والأمن الغذائي؛ فلا أمن غذائيا من دون تحقيق الأمن المائي. وفي ظلّ إعادة صياغة مفهوم الأمن الى مفهوم أكثر شمولية، نجد أنّ للمياه علاقة وثيقة بالاستراتيجية الأمنية؛ ومن بين المشاهد التي تؤكد هذه الفكرة الممارسة الإسرائيلية؛ فالمياه هو جوهر الجغرافيا السياسية في فكر الحركة الصهيونية وأحد ركائز الاستراتيجية الأمنية للدولة العبرية. بحيث أصبح ضمان موارد المياه عاملا استراتيجيا بالغ الأهمية لإسرائيل وجوهر فكر الحركة الصهيونية في ترسيم خريطة الدولة اليهودية[3]. ولقد أصبح من الصعب الحديث عن أمن دول الشرق الأوسط دون تحقيق الأمن الاقتصادي الذي يكون ركيزته الأساسية الأمن الغذائي والذي بدوره لا يتحقق إلاّ بالأمن المائي –" لا أمن عسكريا لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي، وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي، ولبّ الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه" ، لذلك يعتبر الأمن المائي وأساس التنمية هو المياه فالذي يملك المياه هو بالتأكيد يملك الأمن. وتزداد أهمية الأمن المائي لعدّة اعتبارات أهمها النمو السكاني والعجز الغذائي وتزايد الحاجة إلى المياه. لذلك تتصارع الدول من أجل الاستحواذ على مصادر المياه حتى لو كلّف ذلك استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها. وبذلك تحتل المياه ثقلا كبيرا في الاستراتيجيات الأمنية للأمم.

1.1.3. الصراع على المياه في الشرق الأوسط – الدول العربية.

تشير معظم الدراسات المعاصرة التي تهتم بمسألة المياه أن استهلاك المياه في القرن العشرين قد زاد عما كان عليه قبل ذلك. وقد زاد بالقدر نفسه خلال القرن الحادي والعشرين لسببين رئيسيين: الأول الزيادة الكبيرة في عدد السكان، والثاني السعي الحثيث لارتفاع مستوى المعيشة للسكان، وقد قيل في مؤتمر بستوكهولم في عام 1982 عن المياه" إنّ المياه العذبة ستأخذ مكانها إلى جانب مصادر الطاقة الأخرى كقضية سياسية أساسية خلال العقد القادم، وأنّ منطقة الشرق الأوسط، الأكثر حساسية في هذا الأمر[4].لذلك يرى العديد من الدارسين والمختصين أنّ قضية المياه في الشرق الأوسط هي قضية معقدة قد تؤدي إلى حرب حتمية، فـ "محمد الباتيوي" يؤكد بأن جميع احتمالات نشوب نزاع مسلح من أجل المياه في الشرق الأوسط

---

[1] _ ناظم عبد الواحد، الجاسور، ط1. موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية. بيروت: دار النهضة العربية. 2008، ص242-243.

[2] _ جان، الكسان. الثروة المائية. **مجلة الوحدة**، العدد: 76.. بغداد لعام 1991 ص 118

[3] _Biswas، ed. (1994) **international waters of the Middle East: from Euphrates. Tigris to Nile**، oxford university ، resource management series، water:USA. pp.xi-4

[4] _ عدنان بيلوني، الأمن المائي العربي،**مجلة عشتار**، العدد/2006/6 ، جامعة أملتنى: العراق ص10

واردة". وبالفعل قد تحولت المياه في منطقة الشرق الأوسط إلى سلعة إستراتيجية تفوق أهميتها كل من النفط أو الغذاء أو السلاح[1]،خاصة أنّ معظم السياسيين في المنطقة لا يستبعدون في خطاباتهم فكرة اللّجوء إلى الحرب عند الضرورة وقد عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق رابين" عن هذه الرؤية عندما قال: "إذا توصلنا إلى حل كل مشكلة أخرى في الشرق الأوسط ولم نحل بشكل مرض مشكلة الماء، فإنّ المنطقة ستنفجر"، ولتقدير شدّة هذا الخطر تقديرا كاملا من الضروري تفحّص أهم مراكز التوتر الرئيسية حول الموارد المائية في الشرق الأوسط لملامسة خلفياتها وأبعادها كمصدر تهديد للأمن القومي للمنطقة.

2.1.3. تداعيات المياه على الصراع العربي الاسرائيلي

تعاني معظم الدول العربية من ندرة نسبية في موارد المياه المتاحة نظرًا للسيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الرئيسية في الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان ومصر، وعليه سنحاول من خلال هذا الفرع دراسة تداعيات المياه على الصراع العربي الاسرائيلي من خلال ما يلي: [2]

- **المياه الأردنية في الصراع العربي الإسرائيلي**: يعتبر نهر الأردن سبباً مباشراً في الصراع العربي الإسرائيلي والذي أدى إلى اندلا ع الحرب بين العرب وإسرائيل ومماطلة إسرائيل في التخلي عن الأراضي المحتلة لما توفره من مياه لمستوطنيها ومشروعاتها التوسعية.

فحرب الأيام الستة عام 1967 كانت نتيجة حتمية للخطة العربية لتحويل منابع نهر الأردن مما تسبب في إشعال فتيل الحرب بين إسرائيل وسوريا، وهذا أدى بشكل مباشر إلى قيام إسرائيل بتوجيه ضربات تدميرية إلى سوريا ومصر، وهكذا لعبت المياه دوراً رئيسياً فى الحرب بين إسرائيل والعرب عام 1967 وكذلك في الحرب الأهلية الدموية فى الأردن 1970.

- **المياه السورية في الصراع العربي الإسرائيلي**: يعتبر نهر الفرات الأكثر أهمية بسبب مجراه، إذ إنه يخترق المنطقة الشمالية قادماً من تركيا ليعبر باتجاه المنطقة الشرقية ومنطقة الجزيرة قبل أن يغادر الحدود السورية العراقية. تعتمد عليه الحكومة السورية بشكل رئيسي في توليد الطاقة الكهربائية واستثمار المنطقة المسماة حوض الفرات زراعياً. أقيم على مجرى النهر سد الفرات، كما أنشئت بحيرة الأسد الاصطناعية.
- **المياه الفلسطينية في الصراع العربي الإسرائيلي**: تعتبر المياه عنصر أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تشكل أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية سياسياً وعسكرياً وذلك لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية وقد احتلت المياه موقعاً هاماً في الفكر الاستراتيجي الصهيوني منذ بدء التفكير بإنشاء دولة إسرائيل، حيث استند هذا الفكر إلى ادعاءات دينية وتاريخية باطلة وهو ما دعى الحركة الصهيونية لإيفاد الخبراء واللجان العلمية خلال القرن التاسع عشر لدراسة الموارد المائية في فلسطين، ومدى الاستفادة من مياه نهر الأردن لتوليد الطاقة الكهربائية وظلت المياه على رأس أولويات الدولة اليهودية حتى بعد قيامها عام 1948، إذ تم إعداد الخطط لاستثمار كل الموارد المائية من مصادرها المختلفة تمهيداً لاستقبال أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود إليها.

---

[1] _ رمزي، سلامه. **مشكلة المياه في الوطن العربي**، احتمالات الصراع والتسوية، مصر: منشأة المعارف، 2001

[2] – مريم عبد السلام موسى، " المتغير الهيدروبلتيكي في الصراع العربي الاسرائيلي" موقع http://www.acrseg.org/41462.

- **المياه المصرية في الصراع العربي الإسرائيلي**: اتصفت العلاقات الخارجية لمصر مع دول حوض النيل بالمرونة والضعف حينا واللّين والحياد حينا آخر، بحيث تميزت سياستها على أنّها سياسة دفاعية وليست سياسة توسعية لتأمين العمق الاستراتيجي الجنوبي لمياه النيل. ولقد أصبحت مسألة مياه النيل إحدى الثوابت المحورية لاتخاذ مصر قرار سياستها مع دول حوض النيل عبر فترات تاريخية ممتدة، وسوف تبقى دائما مياه النيل الهدف الاستراتيجي القومي لبناء خطط مصر المستقبلية، باعتباره المورد المائي الوحيد والأساسي الذي تعتمد عليه مصر. لذلك كانت مياه النيل متغيّرا هاما يؤثر على العلاقات بين الدول المشاطئة خاصة فيما يتعلق بإمكانية تحقيق التعايش السلمي في هذه الوحدة المائية المشتركة. بما أنّ دول حوض النيل كلها دول نامية وتعاني من ارتفاع ديموغرافي كان لابد من إتباع نهج تعاوني لتحقيق التنمية. وفي هذا الصدد يطرح الباحث "أنس مصطفى كامل" اجتهادا يستند الى المقترب الوظيفي الحديث يهدف الى خلق نظام إقليمي متعدد الوظائف للتنمية الشاملة[1].

ووفقا لما تم تقديمه سابقا وكما قلنا فإن إسرائيل تلجأ إلي تبني إستراتيجية عسكرة المياه سواء علي الصعيد الداخلي أو الخارجي،فعلي الصعيد الداخلي حتي تزداد سيطرتها على مصادر المياه التي إحتلتها بالقوة، أما على الصعيد الخارجي يتميز سلوكها بالسعي إلي السيطرة المباشرة أو غير المباشرة علي مصادر المياه المحيطة بها لسد إحتياجتها المائية المتزايدة، فهنا تتبنى إسرائيل إستراتيجيتين متباينتين ومتزامنيتين لتحقيق أهداف سياساتها المائية التوسعية وسوف يتم عرض الإستراتيجيتين كما يلي :

الإستراتيجية الأولي : إستراتيجية الدور المباشر وتسعي من خلاله إلي محاصرة مصر في مياه النيل وذلك من خلال تنفيذ مشروعات لنقل مياه النيل من مصر إليها، فوفقاً للإستراتيجية الأولي قد تستند المطامع الإسرائيلية في نهر النيل إلي نص التوراه القائل " فقطع مع إبراهيم ميثاقاً بأن يعطي لنسله هذه الأرض من نهر مصر إلي النيل الكبير نهر الفرات "، فلم يكن هناك حلم إستعماري ارتبط بالمياه كما كان الحلم الصهيوني وإرتباطه بمياه النيل وحتى الفرات، مروراً بدجلة والأردن واليرموك والليطاني.[2]

الإستراتيجية الثانية : وهي إستراتيجة الدور الغير مباشر وتسعي من خلاله إلي محاصرة مصر في محيط دائرتها النيلية، فبعد أن فشلت إسرائيل خلال قرن كامل في تحقيق حلمها التاريخي بجر مياه النيل عبر صحراء سيناء إلي النقب لتعمير صحاريها فقد بدأت تخطط للضغط علي مصر والسودان من خلال اتباع إستراتيجية التطويق "containment strategy" لمحاصرة دولتي المصب والمجري وخصوصاً مصر في دائرتها الإقليمية النيلية وذلك بالعمل علي شد أطراف السياسة المصرية وتشتيت انتباهها بإثارة المشكلات تارة وافتعال المشكلات تارة آخري للتأثير علي المحيط الإقليمي لمصر وهي تقوم بذلك مستندة إلي آلية التغلغل والتي تتجلى مؤشراته في العديد من المظاهر الاقتصادية بالأساس والسياسية والعسكرية – والأمنية الثقافية.

---

[1] Scott Peterson, **what Could Float–or Sink–Peacemaking**, Christian Science Monitor, _ .july14,1999

[2] – سيف الدين حمد عبد الله ،"الأطماع الصهيونية في مياه النيل " ، **مجلة العلوم الجنائية والإجتماعية** ، العدد8، الخرطوم معهد البحوث والدراسات الجنائية والإجتماعية بجامعة الرباط الوطني، أغسطس 2004، ص . 352.

2.3. انعكاسات الصراع على المياه في الدول العربية .

بما أنّ الماء هو مصدر للحياة فهو كذلك سبب للنزاعات في العالم، وتسبب إدارته في إحداث كثير من النزاعات، لا سيما في المناطق التي تقل فيها الموارد المائية ويتزايد الطلب عليه نظرا لتزايد الاحتياجات الزراعية والصناعية كما هو الحال في الشرق الأوسط. وقد سبق أن أوضحنا أنّ هناك مجموعة من الأبعاد تفسّر إشكالية المياه نظرا لارتباط هذه الأخيرة وتأثيرها في العديد من المجالات باعتبارها متغيرا هاما، فالشأن المائي العربي تتداخل فيه العوامل الاقتصادية والسياسية والإقليمية والدولية لذلك فإنّ انعكاسات الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط ستتداخل فيها هذه العوامل كذلك. ولما أصبحت المياه عاملا مهما يشغل المنتديات العالمية، خاصة في ظل تناقص هذا المورد الحيوي، أصبح من الضروري التطرق إلى المجالات الأخرى التي ينعكس عليها هذا التناقص وكذلك الوضع الذي يفرزه الوضع الصراعي بين دول المنطقة.

1.2.3. الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و القانونية.

- **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية:** إنّ الحديث عن المياه في ظل المتغيرات الحالية يتركنا أمام إثارة مفهوم الأمن المائي حيث أصبح هذا الأخير نظرية تعمل العديد من الدول على تطبيقها نظرا لارتباط المياه بالاستراتيجيات الأمنية للدول فمن المستحيل الحديث عن أمن في ظل غياب المياه بحيث أصبح ضمان استمرار تدفق المياه أحد الأهداف القومية الأساسية لأية دولة. بحيث أنّ علاقة المياه بالغذاء هي علاقة تأثيرية، فنقص الموارد المائية يؤدي حتما إلى نقص الغذاء وهو ما يتوقف عليه وجود العالم العربي ذاته، والغذاء أصبح اليوم من أخطر الأسلحة التي تستخدمها الدول في علاقتها الخارجية وبالتحديد الدول المستوردة له، ويأتي على رأسها غالبية أقطار العالم العربي إن لم تكن كلها، ولا شك في أنّه من خلال هذه العلاقة تتحكم الدول المصدرة في الدول المستوردة، وفي سياستها الخارجية والداخلية في كثير من الأحيان. المعروف أن الدول العربية توجه 70% من مواردها المائية لقطاع الزراعة. إلاّ أنّه وفعليا تواجه الأقطار العربية فجوة غذائية واسعة بين المنتج الفعلي وحجم الطلب، وتتركز الفجوة أساسا في عدة مجموعات هي: القمح، السكر اللحوم، الألبان، البذور الزيتية والزيوت النباتية ولكي تتمكن المنطقة العربية من الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلع الرئيسية لا بد من انجاز معدلات نمو سنوية مرتفعة، تتطلب إمكانات مالية مرتفعة[1]. مع العلم أنّ أغلب أقطار العالم العربي تعاني من عدم كفاية الموارد المائية للوفاء بالاحتياجات في الوقت الحالي، وهو موقف أخذ بعدا تبعا للزيادة السكانية. وتجد هذه الفكرة سندا لها مع نظرية مالتوس التي ترتكز على أنّ قدرة السكان أكبر بصورة لا نهائية من قدرة الأرض على توفير العيش للإنسان، بحيث يزداد إنتاج الغذاء تبعا لمتوالية حسابية بينما يزداد السكان تبعا لمتوالية هندسية، بينما تتناقص كمية الغذاء بالنسبة للفرد أمام تزايد الطلب الفردي على كثير من المنتجات، لذلك استحوذت قضية الغذاء والتنمية الزراعية على اهتمام كبير على مستوى المنطقة العربية. ورغم إدراكنا بأهمية أزمة الغذاء في الدول العربية إلاّ أنّه وفي هذا المقام نعتبرها كنتيجة لظاهرة أخرى أخطر منها هي ظاهرة إشكالية المياه في المنطقة العربية، باعتبار أنّ الموارد فيها تتصف بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، ففي حين تعادل مساحة

[1] _ ف أحمد ، أحمد، ندوة المشكلات المائية في الوطن العرب، مركز البحوث والدراسات العربية، من 29-31 أكتوبر 1994، القاهرة، ص17

الوطن العربي(10.8%) من مساحة اليابسة، ويعادل عدد سكانه (5%) من إجمالي سكان العالم، فإنّه يحتوي على (0.7%) فقط من إجمالي أمطار اليابسة. لذلك ما أدى إلى نقص الموارد المائية في الاستهلاك الزراعي مما يؤدي إلى خلق أزمة غذائية تظهر ملامحها من خلال المؤشرات التالية:

- انخفاض ما يخص الفرد من نوعية وكمية الغذاء في معظم الأقطار العربية، دون المستوى العالمي، مع تفاوت ذلك الانخفاض من قطر لآخر.
- اتساع الهوة بين واردات وصادرات الدول العربية من السلع والمنتجات الغذائية، وتزايد اعتمادها على الاستيراد لتأمين الاحتياجات الغذائية.
- تدني نسبة الاكتفاء الذاتي ومستوياته، نتيجة لتزايد الواردات الغذائية من خارج العالم العربي مع اختلاف نسبة الاكتفاء الذاتي من قطر لأخر.

لقد قدرت الاحتياجات السنوية من بذور محاصيل البقوليات (العدس، الفاصولياء، الفول) بنحو (60.3) ألف طن وبالتالي يصل العجز الكلي من احتياجات هذه الدول من البذور المحسنة لمحاصيل البقوليات حوالي (45%) من إجمالي احتياجاتها السنوية وتمثل مجموعة محاصيل الحبوب(القمح، والشعير، والذرة الشامية، والأرز، والذرة الرفيعة) الثقل الوزني الأكبر في سلة الغذاء العربية، حيث أنّها تشغل أكثر من نصف المساحة المزروعة في الوطن العربي، وتساهم بأكثر من50% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية[1].ولاشك في أنّ لتزايد الهوة أو الفجوة بين العرض والطلب للغذاء في الدول العربية انعكاسات بعيدة المدى وعلى كافة المستويات والأصعدة من اقتصادية وصحية وأمنية بدأت تظهر بوادرها بشكل ينذر بالخطر. فعلى المستوى الأمني، فإنّ الاعتماد على المستوردات الغذائية، يجعل الدول العربية تحت رحمة الدول المتحكمة في إنتاج الغذاء، مما يعرض أوضاعها الأمنية للخطر، ويضعها رهن الظروف والأوضاع العالمية، وقد يضطرها إلى الخضوع لمطالب ربما لا تتفق ومصالحها القومية ولا مع سيادتها واستقلالها، كما أنّ قد يساعد على حدوث الاضطرابات واختلال الأمن في هذه المنطقة. كما تأثرت اقتصاديات الدول العربية جراء احتكار المياه السطحية الآتية من الخارج كما حدث في التسعينات عندما قطعت تركيا المياه على سوريا والعراق لمدة شهر وكما سبق الذكر فقد تأثرت الزراعة في كلا البلدين مما أدى إلى إتلاف المحاصيل الزراعية، لما كان للمشروع التركي انعكاسات على الدول العربية المشاطئة لحوضي الدجلة والفرات. وبالتالي لا بد للدول العربية من ضمان أمنها المائي في إطار تعاون إقليمي ودولي بشأن المياه وإيجاد استراتيجيات كفيلة بمواجهة الضغوطات المائية التي تعاني منها المنطقة خاصة مع السياسة المائية الإسرائيلية التي تتجه أكثر فأكثر إلى استغلال المياه الإسلامية ، والتي تسيطر على مياه نهر الأردن واليرموك، وسعيها الحثيث للسيطرة على مياه دجلة والفرات والنيل و التي توصلت بعد هذا إلى السيطرة الاقتصادية بحيث أصبحت من بين المصدرين للمواد الغذائية للدول الإسلامية . و تسعى هذه الأطراف إلى جعل المنطقة العربية تعاني من تبعية اقتصادية من خلال السيطرة على مصادر المياه. و باعتبار أنّ موضوع المياه متشعب اقتصاديا جغرافيا واجتماعيا وسياسيا فإنّ موضوع الزراعة يتأثر وفقا لذلك باعتبار أنّ الزراعة تتأثر بالوضع المائي.

[1] _ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2011، ص 10، في الرابط الإلكتروني:
http://www.aoad.org/Arab_food_security_report_%202011.pdf

- **الانعكاسات الاجتماعية:** إنّ أكبر تخوف يواجهه الأمن العربي هو التزايد المضاعف في عدد السكان، وباعتبار أنّ المياه تواجه تحديات بيئية من تغيرات مناخية والتلوث والذي يؤثر على كمية ونوعية المياه الذي يؤدي إلى نقص المياه الصالحة. وإنّه لمن البديهي في المنطقة العربية إذا ازداد نقص المياه العذبة زاد التوتر، وتصاعد النزاع بين دول المنطقة على مصادر النّزاع، وبخاصة أنّ هناك غياب لاتفاقيات بشأن توزيع حصص المياه بين تلك الدول[1]. ومن البديهي أنّ زيادة عدد السكان سيزيد بكل تأكيد في استهلاك المياه العذبة، لكن الأمر الأهم أنّ هذه الزيادة يصاحبها تطور ونمو سوسيو اقتصادي و حضاري، يضاعف من استهلاك المياه لذلك ينبغي أن نأخذ ذلك في الاعتبار، وليس زيادة عدد السكان في حدّ ذاتها رقميا[2].كما أنّ زيادة عدد السكان تؤثر على زيادة المساحات المزروعة بسبب الزحف العمراني وما يترتب عليها زيادة في الطلب. كما أنه ومن المؤكد بأن مصادر مياه جديدة، لم تعد موجودة، والمياه الفائضة عن الحاجة غير موجودة، والمياه الجوفية والسطحية المتوافرة يقل منسوبها لعوامل مختلفة. وفي ظل اعتماد دول المنطقة على المصادر المائية المحدودة والمهددة لديها فإنّ ذلك يؤثر على دول الشرق الأوسط في كل المجالات أمام حاجة المواطنين إلى المياه. وأمام تناقص المياه وتلوثها وازدياد ملوحتها فإنّ هذا يؤدي إلى تهديد صحة الإنسان في هذه المنطقة. كما أنّ الصراع يفرز حالة من العنف الاجتماعي، يهدد بإحداث مزيد من الخلل في تماسك المجتمع وزعزعة استقراره. فكلما كان هناك شح متزايد في المياه يزداد التنافس على الموارد المائية وغالبا ما يكون بالعنف المسلح والذي يعود إلى السيطرة الإقليمية على تدفق المياه السطحية للمستهلكين عند المصب. وقد يتسبب هذا الوضع في حدوث النزاع بين الدولة والمواطنين ارتباطا بفشل الدولة بتقديم الخدمات المتعلّقة بتقديم الخدمات باعتبارها المسؤولة على إدارة المسألة. وتشهد منطقة الشرق الأوسط مثل هذه الحالة مثلما يحدث في الازمة اليمن بحيث تشهد نزاعات و حروب دامية نظرا لتدمير البنية التحتية للحياة وظروف نقص المياه.
- **الانعكاسات السياسية** : إنّ مشكلة المياه في الشرق الأوسط متعددة ومتعقدة ومتشابكة التأثيرات، لما لها من انعكاسات على الأمن القومي للدول المنطقة بمفهومه الشامل وأبعاده المتعددة. لذلك أصبح الحديث عن الأمن المائي يدخل صميم الأمن القومي وذلك لارتباطه بالأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والتي ينتج عنها تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية للغير. كما تعدّ الانعكاسات السياسية ونوعية العلاقات بين الدول المطلة على النهر الدولي الواحد أحد الانعكاسات المهمة التي يمكن أن تثر في تصعيد أو تخفيف حدّة الخلاف حول كيفية استغلال مياه النهر، فأصل المشكلة ليس فقط في ندرة المياه أو سوء استغلالها، بل وقبل كل ذلك سوء العلاقات بين الدول المشتركة في مصدر مياه مشترك. كما أنّ المشاكل المثارة بشأن كيفية استغلال المياه سببا في تدهور العلاقات السياسية بين الدول

[1] _ Allan,J,A,ed, **Water**, **peace**, **and the Middle East**: **Negotiating Ressources in the Jordan Bassin**,**library of modern Middle East studies9**,London Tauris Academic studies, 1996، pp6_9

[2] _ عبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية: التحدي والاستجابة**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص34.

الواقعة على نهر واحد، ومن هنا تتضح جدلية العلاقة بين المشاكل المثارة بشأن المياه وطرق استغلالها من جهة وطبيعة العلاقات السياسية بين تلك الدول من جهة أخرى. ونجد أنّ مناخ العداء الذي سيطر على العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل طوال الأربعة عقود الماضية كان هو السبب الرئيسي في شروع إسرائيل لسرقة المياه العربية لتأمين احتياجاتها. كما أنّ طبيعة الأنهار الدولية تخلق حالة خاصة في العلاقات بين الدول التي تمر بها تلك الأنهار وقد يؤدي إلى حدوث نزاع مسلح كما حدث في حرب 1967 التي كانت بسبب المياه. ويتجلى الانعكاس السياسي لأزمة المياه في الشرق الأوسط، جليا في العلاقة بين دول المنبع ودول المجرى أو المصب التي تتنازع الدول المعنية للسيطرة عليها أو توظيفها. وهكذا يصبح لهذه الدول غير العربية دورا كبيرا ومؤثرا في تحديد الإرادة السياسية للدول العربية، والتحكم في سياستها داخليا وخارجيا مما سيتفق وأهداف هذه الدول التي تفرض سيطرتها الفعلية على الموارد المائية للشرق الأوسط، وهكذا لن يكون القرار السياسي للدول الشرق الأوسط نابعا من إرادتها السياسية الحرة المستقلة، بقدر ما هو إرضاء لهذه الأطراف غير العربية. مثلما حدث مع الأردن عندما دخلت مع إسرائيل في معاهدات السلام مجبرة أمام سيطرة إسرائيل على مصادر المياه التي تستفيد منها الأردن وذلك لاستعادتها مواردها التي خسرتها في حرب 1967 م في إطار ما يعرف بالصراع العربي الإسرائيلي. كما أصبحت المياه أحد أهم المسائل المثارة في مائدة المفاوضات بين الأطراف المتناقضة، فمثلا تركيا تضع إقليم الإسكندريون مقابل المياه في علاقتها مع سوريا. كما تمّ إدراج موضوع المياه كعنصر رئيسي في نظام الشرق أوسطي بحيث يوصف هذا الأخير بأنّ مشروع أمريكي إسرائيلي، يهدف لحماية مصالح إسرائيل ودمجها في دول المنطقة وفق التصوّر والرؤية الإسرائيلية. وبالتالي فإنّ قيام مثل هذا المشروع بأبعاده لابد من تحقيق التنمية بمفهومها الشامل والتي تعتمد أولا وأخيرا على المياه والاستقرار، حيث أخذت المياه حيّزا كبيرا في المشروع الشرق الأوسطي. والمياه في مفردات النظام الشرق الأوسطي الجديد هي مشكلة إقليمية وليست وطنية، ويجب حلّها من خلال التعاون الإقليمي بين كافة دول العالم العربي، ولهذا دعا النظام دول المنطقة إلى تعزيز مفهوم التعاون والمشاركة فيما بينها، والسعي لإيجاد شراكة حقيقية لتنمية وتطوير مواردها المائية المتاحة، كما دعا إلى تحييد المفاهيم الإيديولوجية والقومية والمعتقدات الدينية في التعامل مع قضية المياه، بهدف تحقيق تسوية تاريخية في منطقة الشرق الأوسط ومصالحة حقيقية بين قومياته المتصارعة "العربية والإيرانية والتركية والصهيونية".ولقد استغلت الولايات المتحدة موضوع المياه كوسيلة ضغط على الدول العربية لحماية مصالحها ومصالح إسرائيل في المنطقة. ويعود اهتمام أمريكا بإسرائيل على صعيد الأمن المائي لعدّة أهداف تتمثل أهمها يما يلي: السعي لمساعدة إسرائيل بتخصيص أكبر ما يمكن تخصيصه لها من حصص مياه حوض الأردن والجنوب اللّبناني. وفك العزلة العربية عن إسرائيل، والاعتراف بها كحقيقة قائمة وكعضو أصيل في منطقة الشرق الأوسط عن طريق استغلال أي اتفاق يعقد معها من قبل الدول العربية فيما يتعلق بالاستغلال المشترك للموارد المائية الذي سيخلق ظروفا ملائمة لتلاقي وتعاون فنّي بين مسؤولي الفريقين، لما فيهما من مصلحة مشتركة بينهما رغم العدّاء السافر الذي تحجبه المصالح أحيانا، بل قد يتحول هذا العداء إلى سلام محفوف بالمخاطر كما حصل في منتصف التسعينات من القرن الماضي بين المنظمة الفلسطينية وإسرائيل من جهة، وبين الأردن وإسرائيل كما سبق الذكر. كما أنّ نمط التحالفات الجديد الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية قبل انهيار الاتحاد السوفياتي ومثلته تركيا وإسرائيل كلاعبين أساسيين في منطقة الشرق الأوسط، إبان الأيام الأخيرة من الحرب الباردة بحيث عملت على تدعيم المركز الصناعي والعسكري إضافة إلى الثروة المائية التركية

وهذا بهدف السيطرة الدائمة في الدول العربية، وضمان بقاء وتأمين موقع الولايات المتحدة في المنطقة وخاصة منذ احتلال العراق سنة 2003.[1] كما أنّ تركيا بفضل قوتها العسكرية والاستراتيجية، وورقة المياه تعمل على الاستفادة من تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتأكيدا لهذا طرح الباحث الأمريكي(Schweizer-Peter) في مجلس السياسات الخارجية الأمريكية، مسألة غلق المجاري المائية التركية المؤدية للعراق إبان حرب الخليج الثانية. وهذه السياسة اتبعتها أيضا في استخدام ورقة مياه نهر النيل إبان إنشاء مصر للسد العالي من خلال تمويل الولايات المتحدة الأمريكية للعديد من المشاريع المائية في إسرائيل وذلك بسبب تجاذبات الحرب الباردة[2] كما أنّ الاستراتيجية الأمريكية بخصوص المسألة المائية والتي تنص على أنّ التعاون في قضية المياه هو الحل الوحيد لمشكلة (الشرق الأوسط)، فالتعاون حسب هذه الرؤية يترجم عن طريق إقامة المشاريع إقليمية تتطلب إدخال جميع أحواض المياه في المنطقة (أي الشرق الأوسط) هي النيل، الفرات، والأردن داخل نظام واحد، حيث يمكن استثمارها من قبل جميع دول المنطقة، ومن ناحية أخرى تهدف إلى خصخصة الأمن وبيع المياه كسلعة. حيث تهدف هذه الرؤية الأمريكية إلى المنطق التجاري، وإزالة الحدود بين الدول المعنية وخلق منطقة حرة تطغى عليها ما يسمى بالسوق(الشرق أوسطية) لتشجيع حرية التجارة وتكنولوجيا المياه، وذلك عن طريق التعامل مع المراكز الأمريكية المختصة بالمياه لتحقيق مشاريع مائية، وهذا قد يبدو ذو اتجاه اقتصادي، لكن إدخال المؤسسات الاقتصادية سيكون لها دور فعال في يدّ رجال الأعمال والقطاع الخاص الذي بدورهم يؤثرون في القرار السياسي من خلال محاولة مسح الهوية الاسلامية عن طريق إضعاف المؤسسات الوطنية، ودعم فكرة بيع المياه.

- **انعكاسات القانونية:** هذا البعد يعدّ الترجمة الحقيقية والانعكاس المباشر للبعد السياسي ذلك أنّ العلاقات السياسية بين الدول من شأنه أن يؤدي إلى عقد اتفاقيات من أجل تقاسم المياه وتقنين استغلالها، وفق للاحتياجات وكذلك وفقا لما يرضي كل الأطراف استنادا إلى قواعد القانون الدولي العام وكذلك الاتفاقيات الدولية في إطار الأمم المتحدة. ورغم اهتمام القانون الدولي بقضية المياه إلاّ أنّه لا توجد اتفاقيات ملزمة بين دول الشرق الأوسط. هذا الفراغ الذي يعرفه القانون الدولي في معالجة وضبط مسألة تقاسم الموارد المائية أدى بالعديد من الأطراف إلى توظيفه حسب المصالح، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، التي يبدو فيها اختراق واضح لقواعد القانون الدولي كتحويل المجرى الطبيعي للأنهار مثلما فعلت إسرائيل في تحويل مجرى نهر الأردن، وعدم وجود قواعد قانونية تحرّم هذه الممارسات. كما أنّ غياب قواعد قانونية توضح طبيعة الأنهار في المنطقة (الشرق الأوسط)[3]، كما هو الحال مع تركيا التي تعتبر أن نهري دجلة والفرات هما نهران وطنيان عابران للحدود، وتعتبرهما في نفس الوقت حوضا واحدا، وهذا ما أدى إلى توظيف هذا الفراغ القانوني لاستغلال المياه بطريقة غير عادلة تضر بحصة دول المصب. وبالتالي فإنّ هذا الفراغ القانوني يتم توظيفه من بعض الدول وبالخصوص

---

[1] _ Mahmud Ali Aykan, **Turkish perspective on Turkish U S relations concerning Persian Gulf security in the post –cold war** ,1989,1995, the middle East journal volume 50,N3.

[2] _ مريم السماني، **النظرة الأمريكية الاستراتيجية للمياه في الشرق الأوسط**، السياسة الدولية: العدد 133، القاهرة 1998، ص 84.

[3] _ داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، **دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية**:ط1، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2006، ص 23.

من دول المنبع حسب منطق مصلحتها الذاتية، وهذه الممارسة تؤدي بالأطراف الأخرى إلى التحرك اتجاه هذه التهديدات التي تمس أمنها المائي والقومي مما يؤدي إلى تفعيل واتساع دائرة الصراع على هذا المورد الحيوي.

2.2.3. أزمة المياه في دول الشرق الأوسط (بين التصعيد والتهدئة):

بعد الحرب الباردة فإنّ فكرة الحرب على المياه حضرت بقوة في الساحة الدولية، لكن لحدّ اليوم لم تعالج المسألة ولم يتم تأكيدها وفق أسس تجريبية. وما يمكن تأكيده أنّ تساوي الفرص في الحصول على المياه بين الدول التي تشترك في المصادر المائية، من شأنه أن يكون عاملا في تحقيق السلم والتعاون، غير أنّ الاستغلال غير العقلاني لمصادر المياه بين الدول يؤدي إلى تفاقم مشكل ندرة المياه، مما يجعل منه السبب الرئيسي في اندلاع النّزاعات بينها، خصوصا وأنّ ندرة المياه لها آثار عكسية على تطور المجتمع اقتصاديا بالإضافة إلى خلق مشاكل صحية وحتى معدية مما يجعل سلوك الدول يتجه نحو التصعيد أكثر منه نحو التهدئة. إنّ محاولة تحليل الظاهرة الصراعية فيما يخص الموارد المائية يبيّن لنا أنّ هذا الصراع هو ذو طبيعة ثلاثية الأبعاد، وهذه الأبعاد هي (المصلحة و الحاجة) التي تمثل انعكاس لتصورات الأطراف للموقف الذي تود اتخاذه أي التعاون أو النزاع، أما العامل الثاني فهو مرتبط بالقوة وهو وضع الدول المتشاركة في المورد المائي والذي يتيح لقوى المنبع مزايا أكثر من دول المصب، متبعة في ذلك بعض التكتيكات كضبط تدفق المياه في مجرى النهر، أما العامل الثالث فيكمن في القوة الهجومية، وإن كانت القوة الدفاعية والداخلية تستطيع أن تحقق تأثيرات هامة، فالقوة الهجومية تسمح بفرض الإرادة على الأطراف الأخرى المنافسة مما يمكنها من التحكّم في سلوكهم إزاء مسائل المياه[1].واستنادا لطبيعة الظروف السياسية والجيوبولتيكية التي يعرفها الشرق الأوسط، والظروف الطبيعية التي تتمثل في التحديات المناخية، فإنّ العديد من المحلّلين يرون أنّ منطقة الشرق الأوسط تعيش أزمة مياه حقيقية، يمكن أن تدفع إلى الحرب. إلاّ أنّ هناك من يرى العكس تماما أنّ هذه المنطقة (الشرق الأوسط) يمكن أن تتفاعل بإيجابية مع المسألة من خلال استغلالها لتفعيل منطق التعاون لتحقيق السلم في هذه المنطقة التي تشهد الكثير من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى. ومحاولة تحليل ما إذا كانت المياه هي عامل تعاون (السلام) أم محفز للصراع (الحرب)، الأمر يتطلب منّا الوقوف ومراعاة الاختلاف الموجود في الشرق الأوسط، فمن خلال ما سبق تناوله في الدراسة يتوضح لنا أنّ مسألة المياه في الشرق الأوسط تختلف عن طبيعة المسألة المائية في المغرب العربي، باعتبار أنّ مشكلة المياه في الشرق الأوسط هي مشكلة تتفاعل وتتعقد أكثر فأكثر مع التأثيرات الجيوبولتيكية التي تتفاعل مع طبيعة النسق الإقليمي المتعدد الأطراف و المختلف في التوجهات والمصالح. إنّ أزمة المياه في العالم الإسلامي، ليس لها أي مؤثرات جيوبوليتكية نظرا لافتقار المنطقة للمنظومة النهرية كما في الشرق الأوسط، بل إنّ مشكلاتها تتحدد في طبيعة الإدارة واستغلال الموارد الموجودة في المنطقة أمام تبعية المنطقة بنسبة كبيرة للأمطار، وكذلك وجود مياه جوفية مشتركة يتم استغلالها حاليا. من طرف دول المنطقة خاصة أنّ بعض من هذه المنظومة الجوفية هي مياه أحفورية قابلة للنضوب، وكذلك طبيعة الاستهلاك المتزايد أمام تزايد عدد السكان والاستهلاك الزراعي دون إقامة استراتيجيات بعيدة المدى، مع العلم أنّ المنطقة تلجأ أكثر فأكثر إلى استغلال مياهها المتوفرة حاليا. فجدلية النزاع من أجل المياه، تكمن في طبيعة الوضع الجيو- استراتيجي

[1] ـ بيتر روجرز، وبيتر ليدون، **المياه في العالم آفاق واحتمالات المستقبل**، ترجمة شوقي جلال: ط1، الإمارات، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997، ص421-423.

لمنطقة الشرق الأوسط ، ويمكن ردّ الأسباب والدوافع التي تكمن وراء نشوب النّزاعات بشأن المياه، واحتمالات تحولها إلى صراع مسلح، إلى ثلاثة أسباب رئيسية ألاّ وهي، وقوع أهم منابع المياه خارج الأراضي العربية. وكذلك تناقص النصيب النسبي للدول العربية من المياه، والاعتداء المباشر بالقول وبالفعل من قبل إسرائيل على الحقوق العالم الإسلامي المائية[1]. فمنذ الثمانينات حددت مصادر الاستخبارات الأمريكية عشر مناطق محتملة لأن تكون ساحات صراع على المياه وقد قسمت تلك المناطق، إلى ثلاث مستويات من الخطر:

- مناطق تشتعل فيها حروب المياه في فترة قريبة وتقع أغلبها في الشرق الأوسط.
- مناطق محفوفة بالمخاطر وقد تدخل منطقة الخطر حالما تستنفد مصادر مياهها السطحية والجوفية، وتقع في نطاق هذا الحزام دول شبه الجزيرة العربية.
- مناطق توتر مائي قابلة للدخول في مستوى الخطر في فترة عشرة إلى عشرين سنة قادمة وتدخل في هذا الحزام مصر وبلدان المغرب العربي.

وباعتبار منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية كبرى في استراتيجيات القوى الدولية، التي تسعى إلى استثمار عوامل الضعف الجيوبولتيكي لدول المصب العربية للضغط عليها وتحقيق أهدافها ومصالحها، فإنّ مسألة المياه في منطقة الشرق الأوسط لا تقتصر فقط على البعد الاقتصادي والاجتماعي، بل يشمل البعد السياسي وهذا الأخير لا يشمل تأثيره كل الدول العربية كما سبق الذكر، بل يقتصر تأثيره بشكل واضح على الدول العربية السبع وهي: مصر والسودان، العراق وسوريا ولبنان، وفلسطين والأردن. لذلك تمثل قضية المياه في هذا الجزء الهام من المنطقة العربية حيزا مهما في اهتماماتها، وتعتبر المحور الأكثر تعقيدا وتشابكا في علاقات هذه الدول، بل أصبحت مسألة المياه تطرح في مفاوضات السلام في المنطقة.

خاتمة:

لقد توصلت الدراسة من خلال التطرّق لموضوع الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط الابعاد الجيو سياسية إلى ما يلي:

– تعتبر مسألة المياه تحدّيا أساسيا متعدد الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية)، ومنه فإنّ العلاقات الدولية لم تعد ترتكز على التطور التاريخي أو الجوار الجغرافي أو التشابه الديني، بل أصبحت المصالح المتبادلة والقضايا المشتركة والتعاون الإقليمي من القواعد الأساسية التي تتحكم في مسار العلاقات والسياسات بين الدول، لذلك فإنّ العلاقات المائية أخذت حيّزا في النّقاشات العالمية، باعتبار أنّ موضوع المياه ضرورة لا يمكن تجاهلها في تنمية العلاقات بين الدول.

– المسألة المائية تقع ضمن جدلية الصراع والتعاون، الذي يمكن استنتاجه من خلال الصراع بين مختلف المقاربات التي تتمثل في الصراع بين دعاة السيادة المطلقة على الموارد الطبيعية(عقيدة هارمون)، وثانيا مناصري السيادة المقيدة، وأنصار المصالح الجماعية.

[1] _ حسام شحادة، **موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي: من منظور مستقبلي**، ط1، قطر، مركز الجزيرة للدراسات،2009، ص101.

– إنّ ندرة المياه بدأت تتفاقم يوما بعد يوم، نظرا لطبيعة المخاطر والتهديدات البيئية التي تؤثر على الموارد المائية، وما يزيد من حدّة الأمر التوجه في غالب الأحيان إلى اعتبار هذا المورد كورقة سياسية واقتصادية للحصول عل الامتيازات.

– برغم تعدد مقاربات الفقه القانوني الدولي، الذي يهتم بالتعاون المائي أو الصراع على الموارد المائية التي تتعرض لمزيد من التحدياّت في الكميّة والنوعية ، والجهود القضائية في فضّ النزاعات المائية بالطرق السلمية ووضع مقاربة وقائية للحيلولة دون مثل هذه النّزاعات التي قد تؤدي إلى مزيد من التعقيدات في العلاقات الدولية، إلاّ أنّ فكرة الحروب على المياه أصبحت تخاض بشكل واسع في الساحة العالمية خاصة في الدول العربية .

– لا تزال مشكلة المياه في الشرق الأوسط معلّقة ، بحيث أنّ المياه في الشرق الأوسط تعتبر من أخطر المشاكل المعقّدة ، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعرفها المنطقة. – إنّ الصراع على المياه بين دول الأحواض الدولية في منطقة الشرق الأوسط يتأثر بالعديد من العوامل منها، ندرة المياه وشحتها، وكذلك اعتبار منابع هذه الموارد الأساسية تأتي من منابع خارجية بالإضافة إلى عدم احترام هذه الدول لقواعد القانون الدولي، بالإضافة إلى دور الكيان الإسرائيلي في المنطقة الذي يسعى إلى تحقيق استراتيجيته المائية لذلك أصبحت المياه عنصر قوة توظفه تلك الدول كورقة ضغط سياسية يهدف تحقيق أهدافها وتشكيل نظام شرق أوسطي. – إنّ الصراع على المياه، تزداد خطورته خلال التحالفات التي تهدد الأمن المائي للدول العربية، والتحركات الإسرائيلية للضغط عليها من خلال دول المنابع كسياستها في منطقة حوض النيل، بالإضافة إلى اعتبار أنّ الصراع على المياه من طرف بعض الأطراف أنّه صراع من أجل البقاء.

– تكمن إشكالية المياه في المنطقة (دجلة والفرات، حوض الأردن، النيل) في اختلاف وجهات النظر بين الدول المشاطئة، من حيث الاعتراف بالصفة الدولية للنهر والحقوق المكتسبة.

– إنّ مسألة الأمن المائي سوف تحتل قمة سلم مصالح معظم الدول العربية ، وارتباطها الوثيق بقضية الأمن القومي للدول العربية ، إنّ هذا الإدراك لم تتم ترجمته حتى الآن إلى سياسة عربية موّحدة تجاه قضية المياه، وإنّ غياب استراتيجية أمنية عربية جدّية لحماية هذه الثروة الحيوية، أدى تفاقم ازمة المياه.

– طرحت المياه نفسها كوحدة من الموضوعات الأساسية التي تحمل آمال للتعاون المستقبلي في المنطقة أو كسبب محتمل للنّزاع، إلاّ أنّ المشتركات بينهما هي أقرب إلى التعاون منه إلى النّزاعات، ويظهر من خلال سعي الدول إلى تغيير الوضع الراهن ومحاولة إيجاد وضع جديد قائم على التقاسم المشترك عن المياه.

– أوضحت الدراسة أنّه رغم البيانات المعلنة والتصريحات المتلاحقة بوجود أزمة مياه حقيقية في المنطقة، إلاّ أنّ الأطراف غير قابلة للدخول في حرب مسلحة، إلاّ أنّه يتم التعامل مع هذه المسألة الحيوية من منطلقات قطرية والمصلحة الذاتية دون الأخذ بعين الاعتبار مبدأ النفعية القصوى وذلك بتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح المشتركة.

– كما توصلت الدراسة ان الوضع المائي في الشرق الأوسط أصبحت مسألة شديدة التعقيد نتيجة تدخل مجموعة من المؤثرات الجغرافية والسياسية والاقتصادية اضافة الي تدخل سياسية الامريكية لصالح الكيان الإسرائيلي كما لا ننسى طبيعة النسق الإقليمي ووجود الكيان الإسرائيلي الذي يعمل لتحقيق استراتيجيته المائية التوسعية .

– توصلت دراستي هاته إلى أنّ الصراع العربي – الإسرائيلي على المياه في الشرق الأوسط، كان له العديد من الانعكاسات المتعددة الأبعاد على استقرار أمن المنطقة المائي في ظل التغيرات الجيوسياسية .

كما نستنتج أن الكيان الإسرائيلي يعمل بقوة لأجل استغلال كل قطرة ماء جوفية علي ارض فلسطين المحتلة ، مع تضييقه الخناق علي الفلسطينيين في عملية استهلاك المياه ، وإعلانه الصريح تمسكه بمياه هذه الأراضي حتى بعد الوصول لتسوية سلمية ، وكل هذه المؤشرات واضحة لأهمية المياه الجوفية داخل فلسطين المحتلة للكيان الإسرائيلي.

– أن هذا الكيان يعمل بدعم أمريكي علي تنفيذ شبكة مياه تربط الدول المحيطة به (سوريا ، لبنان ، الأردن) ، وذلك لتطوير مصادر المياه في المنطقة.

–إن سيطرة إسرائيل على المياه الإقليمية العربية سيمنحها دورًا رِيَاديًّا إقليميًّا مستقبلاً، تتحكم وحدها في الوضع الجيوسياسي لمِنْطَقة الشرق الأوسط، وإثارة الخلافات والمشاكل العربية.

–أن معضلة المياه سوف تكون محور الصراع القادم في منطقة الشرق الأوسط، ومن بين الجهات التي تعنى بهذا الأمر الاستخبارات الأمريكية التي لمست الخطر المائي منذ زمن عندما حددت عشر مناطق مرشحة لأن تكون مناطق صراع حول المياه.

– كما تؤكد الدراسة رغم أنّها تستبعد خيار الحرب المسلحة، إلاّ أنّ الصراع على المياه قد يأخذ شكل حرب باردة، كما تقوم إسرائيل في خوضها حربا باردة بالوكالة بمساندتها للمشاريع الأثيوبية، وذلك للضغط على مصر مائيا. وكخلاصة عامة تشمل جميع أبعاد الموضوع، ترى الدراسة أنّ فكرة حروب المياه، دخلت حيّز الدعاية أكثر فأكثر؛ وتأخذ الدول العربية نصيبها من هذا، وأخذت إطارا كبيرا في الدّراسات الأكاديمية التي أنّ هذه المنطقة ستشهد حربا على المياه خاصة منطقة الشرق الأوسط، ولكن على الأقل على المدى المتوسط هو خيار مستبعد.

في ضؤء هذه الدراسة لتأثير أزمة المياه على تفعيل الصراع الصفري العربي الإسرائيلي. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية

– إن هذا الاهتمام الإسرائيلي مر بعدة مراحل ، من ظهور فكرة السيطرة علي المياه العربية علي يد مجموعة من الزعماء الصهاينة ، إلي القيام بمحاولات لإيجاد دعم من القوي الاستعمارية آنذاك لتنفيذ ذلك كواقع علي ارض فلسطين قبل إنشاء هذا الكيان ، ثم ظهور توجهات عملية لتطبيق هذا الفكر وجعله واقعا ملموسا بعد نشأته ، وتدعيم ذلك بقوة من خلال حرب عام 1967م.

–أهمية دعم المؤسسات الجامعية ومراكز البحوث للقيام بالدراسات حول الوضع المائي العربي موارده وإمكاناته واحتياجاته.

4. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1 -أحمد أبو الغيط، السياسة الخارجية المصرية 2011/2004: ط1 (مصر: دار نهضة مصر للنشر، 2013)، ص262.

2 -أحمد البرصان وآخرون، مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي (الأردن: المكتبة الوطنية، 2008)، ص 19 .

3 -البرغوثي بشير، المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، ط.1 (عمان: دار الجليل ، 1986)، ص 3 .

4 -بنفينيستي، ميرون ، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الضفة الغربية (فلسطين: منشورات القدس، 1989)، ص3.

5 -بيتر روجرز، وبيتر ليدون، المياه في العالم آفاق واحتمالات المستقبل، ترجمة شوقي جلال: ط1، (الإمارات: مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997)، ص421-423.

6 -حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي: من منظور مستقبلي، ط1 (قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2009)، ص101 .

7 - داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية،ط1 (القاهرة: عربية للطباعة والنشر، 2006)، ص 23.

8 -رفعت سيد أحمد، الصراع المائي: الأبعاد الكاملة للصراع حول المياه بين العرب وإسرائيل الواقع والمستقبل، ط1 (القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1993)، ص15.

9 - رمزي، سلامه. مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع والتسوية (مصر: منشأة المعارف)، 2001 .

10 - عامر مصباح ، نظريات التحليل الإستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص.12 .

11 - عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة، ط2 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص34.

12 - مجدي كامل ، الفوضى البناءة الدمار الخلاق والشرق الأوسط الجديد الذي تريده أمريكا،ط1 (دمشق :دار الكتاب العربي،2013)، ص145.

13 - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية (بيروت: دار النهضة العربية، 2008)، ص242-243.

14 - نبيل الريس ،مشكلة المياه في إسرائيل وإنعكاستها (القاهرة :أكاديمية ناصر العسكرية 1986)، ص 4.

المقالات:

[1] - أحمد ، أحمد، ندوة المشكلات المائية في الوطن العرب، مركز البحوث والدراسات العربية، من 29-31 أكتوبر 1994، القاهرة، ص17

[2] - جان، الكسان. الثروة المائية. مجلة الوحدة، العدد: 76.. بغداد لعام 1991 ص 118 .

[3] - حجازي محمد أحمد الدعاجنة، " الامكانيات المائية الحالية في الضفة الغربية (فلسطين) وسبل تنميتها "، الحوار المتوسطي، مج 12، ديسمبر 2017، ص. 274.

4 - سيف الدين حمد عبد الله ،"الأطماع الصهيونية في مياه النيل " ، مجلة العلوم الجنائية والإجتماعية ، العدد8، الخرطوم معهد البحوث والدراسات الجنائية والإجتماعية بجامعة الرباط الوطني، أغسطس 2004، ص . 352.

5 -حدنان بيلوني، الأمن المائي العربي،مجلة عشتار، العدد/2006/6 ، جامعة أملتنى: العراق ص10

6 - مريم السماني، النظرة الأمريكية الاستراتيجية للمياه في الشرق الأوسط، السياسة الدولية: العدد 133، القاهرة 1998، ص 84.

مواقع الانترنيت:

1 - أحمد ثابت، جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته، موقع: https://www.aljazeera.net ، يوم: 15_03_2020، الساعة 18:30

2 -مريم عبد السلام موسى، " المتغير الهيدروبلتيكي في الصراع العربي الاسرائيلي" موقع http://www.acrseg.org/41462، يوم (20-4-2020).

3 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2011، ص 10، في الرابط الإلكتروني:
http://www.aoad.org/Arab_food_security_report_%202011.pdf

المراجع الأجنبية:

1- Robert Kaplan: "The Coming Anarchy: How Scarcity, Crime, Overpopulation, Tribalism, and Disease are rapidly destroying the Social Fabric of our Planet". *Atlantic Monthly*, Vol. 273, No. 2 (February 1994), pp. 271-296.
2- "Human Security …", Paris، p. 89.
3- Biswas،ed. (1994) **international waters of the Middle East: from Euphrates. Tigris to Nile** USA: water، resource management series، oxford university ،pp.xi-4
4- Scott Peterson, **what Could Float-or Sink-Peacemaking**, Christian Science Monitor, july14,199
5- Allan,J,A,ed, **Water, peace, and the Middle East: Negotiating Ressources in the Jordan Bassin,library of modern Middle East studies9**,London Tauris Academic studies, 1996 ،pp6_9
6- Mahmud Ali Aykan, **Turkish perspective on Turkish U S relations concerning Persian Gulf security in the post –cold war** ,1989,1995, the middle East journal volume 50,N3.